

The Expected Impact of the Transition in Fair Value Accounting from International Accounting Standard No. (39) to Financial Reporting Standard No. (9) on the Level of Financial Statements and Reports: A Theoretical Analytical Study

الأثر المتوقع للتحويل في محاسبة القيمة العادلة من معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) الى معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) على مستوى القوائم والتقارير المالية (دراسة نظرية تحليلية)

Jameel Al-Najjar^{1*}.

¹Al-Quds Open University, Gaza, Palestine.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 12 Apr 2018

Accepted 14 Jun 2018

Published 01 Jan 2020

*Corresponding author:

Al-Quds Open University, Gaza, Palestine.

Email: jnajar@qou.edu.

Abstract

This study aimed to determine the expected impact of the change in fair value accounting from IAS 39 to IFRS 9 at the level of financial statements and reports. It sought to identify the most significant deficiencies in fair value measurements in accordance with IAS 39, as well as the key parameters of the measurement and disclosure methods under IFRS 9 at the level of financial reports. Additionally, the study aimed to clarify the alternative measurement and hedging methods provided by IFRS 9 in comparison to IAS 39. The study employed an analytical and deductive approach based on documentary studies. Several conclusions were reached, including the objective of issuing IFRS 9, which is to provide users of financial statements with useful, comprehensive, and relevant information regarding the size and timing of cash flows, in addition to assessing uncertainty related to cash flows from financial instruments. The transition to the fair value standard under IFRS 9 is expected to improve the quality of financial reporting and enhance the value of accounting information by reducing earnings management practices. Furthermore, the application of IFRS 9 is anticipated to simplify accounting procedures for financial instruments compared to IAS 39, thereby improving the ability of users to understand the preparation of financial reports related to financial instruments. The study recommends that regulatory authorities, primarily the Central Bank, closely monitor the initial application of the financial reporting standard by companies. The issuance and application of IFRS 9 are expected to provide users with relevant, useful, and comprehensive information regarding the size and timing of cash flows. Corporate management must fully comply with the provisions of IFRS 9 to eliminate fluctuations in profit or loss resulting from changes in credit risk related to liabilities measured at fair value.

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى بيان الأثر المتوقع للتحويل في محاسبة القيمة العادلة من معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) الى معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) على مستوى القوائم والتقارير المالية، وذلك من خلال تحديد أهم معالم القصور للقياس بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، وكذلك بيان أهم معالم طرق القياس والإفصاح وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) على مستوى التقارير المالية وتوضيح طرق القياس والتحوط البديلة التي يقدمها معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩). استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الاستنباطي القائم على أسلوب الدراسات الوثائقية، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها: أن الهدف من إصدار معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) هو تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات ملائمة ومفيدة وشاملة وذات علاقة بحجم وتوقيت التدفقات النقدية بالإضافة الى تقييم عدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية من الأدوات المالية، وأن التحويل الى معيار القيمة العادلة رقم (٩) يؤدي الى تحسين جودة التقارير المالية، وارتفاع القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية من خلال دورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. يتوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) أن يساهم في تبسيط إجراءات المحاسبة عن الأدوات المالية بالمقارنة بالمعيار الدولي رقم (٣٩)، ومن ثم تحسين قدرة المستخدمين على فهم أعداد التقارير المالية للأدوات المالية. أوصت الدراسة بضرورة أن تقوم الجهات الرقابية ومن أهمها البنك المركزي بمتابعة التطبيق الأولي لمعيار الإبلاغ المالي من قبل الشركات حيث يتوقع لإصدار وتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) أن يؤدي الى تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات ملائمة ومفيدة وشاملة وذات علاقة بحجم وتوقيت التدفقات النقدية. ويجب على إدارة الشركات الالتزام التام بنصوص معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) وذلك بهدف القضاء على التقلبات في الربح أو الخسارة، التي كانت تقع جراء التغييرات في أخطار الائتمان من المطلوبات المراد قياسها

الكلمات المفتاحية: محاسبة القيمة العادلة، معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، معيار الإبلاغ المالي رقم (٩).

١. المقدمة

١.١ الإطار النظري والدراسات السابقة

تلجأ منشآت الأعمال الى استثمار فائض الأموال لديها في الأدوات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وذلك بهدف تحقيق عوائد مجزية على تلك الاستثمارات بالإضافة الى تجنب تكاليف الاحتفاظ بالأموال النقدية، و تختلف أهداف المنشأة من اقتناء تلك الأوراق المالية، فقد يكون الهدف هو الحصول على العائد المادي السريع عند ارتفاع الأسعار وتسمى في هذه الحالة الاستثمارات قصيرة الأجل " الاستثمارات بغرض المتاجرة " و التي تظهر من ضمن الأصول المتداولة، أو بالاحتفاظ بهذه الأوراق إلى نهاية السنة المالية بهدف الحصول على أرباح أو فوائد سنوية و تسمى في هذه الحالة الاستثمارات طويلة الأجل التي تظهر من ضمن الأصول طويلة الأجل.

ونظراً لكبر حجم الاستثمارات في الأدوات المالية لدى منشآت الأعمال في الأمد الطويل فان ذلك يتطلب وجود إجراءات محاسبية واضحة في هذا الصدد بهدف توفير توصيف لأنواع المعلومات التي يجب أن تحتويها القوائم المالية لمساعدة قراء القوائم المالية في الوصول الى المؤشرات التي تمكنهم من قياس قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية والاستغلال المناسب للموارد والتي تمكنهم من تقييم مدى الالتزام بالسياسات وأثر ذلك على الاستمرارية والنمو. وحتى تتحقق إمكانية فهم واستيعاب المعلومات ببسر وسهولة ينبغي تحسين وتطوير منفعة التقارير المالية بما يزيد من القيمة المضافة لها، ويحقق إمكانية المقارنة وإمكانية الاعتماد عليها والثقة فيها كما يخفف من قيمة التكلفة المضافة عن طريق تجنب المعالجة المحاسبية بطرق مختلفة للعمليات والأحداث والظروف المتماثلة، فضلاً عن الحد من عمليات التقدير والتخمين عند محاولة إيجاد الحلول الملائمة لمشاكل الممارسة العملية. (الحيزان، ٢٠٠٤) ونتيجة لذلك فقد أصبحت كافة منشآت الأعمال ملتزمة بإعداد قوائم مالية سليمة ودقيقة وتعكس الواقع المالي للمنشأة بصدق وشفافية ووضوح، حيث تعتبر القوائم المالية هي الناتج النهائي للمحاسبة المالية وهي تلخص كل ما حدث خلال الفترة التي تعد عنها.

ولكي تتمكن منشآت الأعمال على أنواعها من إعداد القوائم المالية وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها والتي تلامي قبولاً عاماً، لا بد لها من الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية التي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والتي قام بتطويرها تماشياً مع تشعب وتعقيد الأعمال التجارية والمالية وغيرها فأصدر نسخة منقحة عنها أطلق عليها «المعايير الدولية لتقارير الإبلاغ المالي IFRS».

وقد أصبح القياس بالقيمة العادلة يواجه انتقادات شديدة خاصة بعد العولمة الاقتصادية وتطور الأسواق المالية العالمية وتزايد حجم الشركات متعددة ناحية أخرى على الرغم من التأييد الكبير الذي تلقاه محاسبة القيمة العادلة وخاصة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) إلا أنه يكتنفه العديد من الصعوبات وخاصة أن تطبيق هذا المعيار يعتمد على فرضية السوق المالي الكفؤ، وهو أمر يصعب الوصول إليه في الواقع العملي بشكل عام وواقع الأسواق المالية الناشئة بشكل خاص، وحتى إذا أمكن وجود السوق الكفؤ فإن معلومات القيمة العادلة تفتقر إلى الثقة والاعتماد عليها لأنها لا تمتلك الدليل الموضوعي الذي يدعمها، ومن ناحية أخرى فإن استخدام القيمة العادلة كما هو منصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) يعطي فرصة للإدارة للتلاعب في أرقام قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من خلال الإفصاح عن القيمة العادلة والإفصاح عن الأرباح والخسائر غير المحققة. (أبو طالب، ٢٠١٧)

في المقابل فإن تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية خاصة فيما يتعلق بمعالجة الاستثمارات المالية، يقدم العديد من المزايا والمنافع للمنشآت ولمستخدمي القوائم المالية ولمهنة المحاسبة بشكل عام. فبالنسبة للمنشآت التي تتبنى تلك المعايير فإن المنفعة الأساسية تتمثل في تسهيل المجال لتلك المنشآت بالدخول إلى الأسواق المالية العالمية والتي غالباً ما تشترط حد أدنى من الإفصاح والمتطلبات المحاسبية الأخرى والتي توفرها المعايير الدولية. كما أن تبني المعايير من قبل المنشآت يجعل الطلب على أسهم منشآت الأعمال أكثر وخاصة من قبل المستثمرين الأجانب. وكذلك فإن تبني معايير الإبلاغ المالي يوفر حد أدنى من الإفصاح يساعد مستخدمي القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية الرشيدة. ويجعلها أكثر سهولة وقابلة للفهم والاستيعاب من قبل كافة المستخدمين.

وقد أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في ٢٤ يوليو ٢٠١٤ نسخة النهائية من المعيار رقم (٩) من معيار الإبلاغ المالي ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) بشأن الأدوات المالية، على أن يكون واجب التطبيق اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ مع السماح بالتطبيق المبكر له. وقد تضمن الإصدار للمعيار الجديد أساساً منطقياً واحداً فيما يتعلق بالتصنيف والقياس للأدوات المالية فيما يتعلق بتوقع الخسائر ونموذج انخفاض القيمة وأسلوب الإصلاحات المستدامة في محاسبة التحوط.

١,١,١ الإطار النظري

مفهوم وأهداف محاسبة القيمة العادلة

لا جدال بأن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وأحدث تغييراً شاملاً في بنية البيانات المالية ومدلولاتها إلى أجل طويل. وكان ذلك نتاجاً للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة والتي نضجت وتم بلورتها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة والتي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة (صلاح، ٢٠٠٨).

وعرفت القيمة العادلة "بأنها المبلغ الذي يتم فيه مبادلة أصل ما أو تسديد التزام ما بين طرفين على إطلاع ورغبة في عملية البيع والشراء ولا يوجد بينهم مصالح". (السعافين، ٢٠٠٥)، وعرفت أيضاً "بأنها المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه لاستبدال الموجودات (بيع) أو تسويه (دفع) مطلوبات بين طرفين على إطلاع ورغبة وليسوا ذوي مصلحة". (السعافين، ٢٠٠٤) وهي كذلك "المبلغ الذي يمكن أن يباع ويشترى به الأصل في عملية تجارية حقيقية بين طرفين راغبين على أن لا تكون حالة تصفية" (Paoloni, et al., 2017) ويهدف مفهوم محاسبة القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، حيث تعتبر المعلومات عن القيمة العادلة والتغيرات في القيمة العادلة ذات أهمية كبيرة جداً بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية. (Weijun, 2007) وأن مفهوم القيمة العادلة يكون مبني على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه المنشأة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطر للبيع (السعافين، ٢٠٠٥).

ومن جانب آخر تعتبر التقارير المالية المعدة وفقاً لمقاييس القيمة العادلة أكثر تقلباً فيما يتعلق بالأرباح المعلن عنها إذا ما قورن ذلك بالتقارير المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية. (Barth, et al., 1995)، وقد تم تحديد ثلاثة مصادر حقيقية تتسبب في تلك التقلبات: الأول يعود إلى التقلب في القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات، والثاني متعلق بأخطاء تقدير التغيرات في القيمة العادلة لتلك الأصول والالتزامات، والثالث يعود إلى تطبيق النموذج المختلط في القياس المحاسبي، ويصنف المصدر الأول لتلك التقلبات بالأثر الإيجابي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في حيث يصنف المصدر الثاني والثالث بالأثر السلبي لتطبيق محاسبة القيمة، ومن هنا يطلب من الجهات المهنية ذات العلاقة بصياغة المعايير تقليل الآثار السلبية وزيادة الآثار الإيجابية لتطبيق نموذج محاسبة القيمة العادلة. (Barth, 2004)، وقد أشارت دراسة (النجار، ٢٠١٣) أن محاسبة القيمة العادلة توفر معلومات أكثر ملاءمة ومفيدة لمتخذي القرار عن تلك التي توفرها محاسبة التكلفة التاريخية حيث تعكس القيمة العادلة الظروف السوقية الحالية والحقيقة الاقتصادية للعمليات.

مزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة

جاء استخدام محاسبة القيمة العادلة كبديل أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية وبهدف تحقيق مزايا لمخرجات البيانات وهي: (Skoda & Bilka, 2012؛ الجعارات، ٢٠٠٦؛ البشتاوي والمبيض، ٢٠٠٨)

- تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادي وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.
 - إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.
 - يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال.
 - يوفر هذا المدخل مقياساً يتميز بالدقة لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للمنشأة.
 - تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.
 - يعتبر استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.
 - تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة على إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة والتي تستخدم القيمة العادلة.
 - تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة.
- وعلى الرغم من المزايا السابق ذكرها لاستخدام القيمة العادلة إلا أن اعتماد القيمة العادلة في القياس لم يقدم برنامجاً متكاملاً للاعتراف والقياس والإفصاح المالي، وبالتالي لازالت القيمة العادلة تواجه انتقادات عديدة على أساس عدم ملائمتها، ومن أهم هذه الانتقادات: (خوري، ٢٠٠٦؛ جعارة، ٢٠١٢)
- أن تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها ينطويان على قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي واتباع أسس قياس متباينة.
 - هناك كثير من الاستثمارات ليس لها أسعار سوقية ويعتمد على قياسها بالتكلفة التاريخية.
 - أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة فيما يتعلق بالاستثمارات تعتبر معقدة وذات طرق وقياس مختلفة، منها ما يتعلق برغبة المنشأة في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة.
 - قد تختلف التقديرات من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة.
 - قد تزيد تكاليف التقدير عن المنافع المرجوة منها.

وقد نصت معايير المحاسبة الدولية على أن السعر في السوق النشط يمثل أفضل دليل على القيمة العادلة للموجودات المراد قياسها، وإلى جانب ذلك "فقد أخذت المقاييس الإفصاحات التي تستند إلى القيمة العادلة في الانتشار

بشكل متزايد في أطر الإبلاغ المالي، وفي التطبيق العملي المحاسبي، حيث إنها قد تحدث في البيانات المالية بعدد من الطرق" (جمعة، ٢٠٠٧) وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية ثلاثة مداخل لتحديد القيمة العادلة باستخدام تقنية التقييم تتمثل في التالي: (IASB, 2009؛ Rock & Mihaela, 2009).

- مدخل السوق: ويشير إلى صافي القيمة القابلة للتحقق والتي تعتمد على استخدام الأسعار وباقي المعلومات التي يتم الحصول عليها من تعاملات السوق والمتعلقة بأصول والتزامات مماثلة
- مدخل الدخل: ويقوم على تقدير القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية أو الدخل والمصاريف.
- مدخل التكلفة: ويشير هذا المدخل إلى تكلفة الاستبدال، وهي تكلفة الحصول على أصل مشابه وبنفس الطاقة الإنتاجية أو إمكانية الخدمة.

القياس والتصنيف والإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٩).

لقد أحدث صدور هذا المعيار نقلة نوعية في الممارسات المهنية المحاسبية ويمكن رصد ذلك من زاويتين هما: نقل المحاسبة من القياس وفق منهج التكلفة التاريخية إلى القياس وفق منهج القيمة العادلة، والخروج عن الأعراف المحاسبية السائدة وذلك بالاعتراف بالأرباح غير المحققة في قائمة الدخل (مطر وسويطي، ٢٠٠٦)، وقد أصبح معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) ساري المفعول من شهر يناير (٢٠٠١م) يزيد هذا المعيار إلى حد كبير من استخدام القيم العادلة في محاسبة الأدوات المالية، ويشمل ذلك كافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ووفقاً لهذا المعيار يجب قياس كافة الموجودات المالية بمقدار القيمة العادلة فيما عدا ما يلي التي يجب تسجيلها بمقدار التكلفة المطفأة على أن تكون خاضعة لاختبار انخفاض القيمة وتشمل:

- القروض والذمم المدينة التي أحدثتها المنشأة غير محتفظ بها للمتاجرة.
- الاستثمارات الأخرى ذات الاستحقاق الثابت مثل الأدوات المالية للدين والأسهم الممتازة القابلة للاسترداد إجبارياً والتي تنوي المنشأة الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق والقادرة على عمل ذلك.
- الموجودات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به (مقتصرة على بعض أدوات حقوق الملكية بدون سعر مدرج في السوق وبعض المشتقات المرتبطة بتسليم أدوات حقوق الملكية غير المدرجة والتي يجب تسويتها بموجبها).
- بعد الامتلاك يجب قياس معظم المطلوبات بمقدار القيمة الأصلية المسجلة ناقصاً دفعات السداد الرئيسة والإطفاء، وفقط يجب إعادة قياس المشتقات والمطلوبات المحتفظ بها بالمتاجرة بمقدار القيمة العادلة.

ويقوم معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) بتصنيف الأدوات المالية إلى الفئات التالية

أولاً: الموجودات (الأصول) أو المطلوبات (الخصوم) المحتفظ بها للمتاجرة: هي الموجودات أو المطلوبات التي تم امتلاكها أو تحملها بشكل رئيس لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش التعامل، ويجب تصنيف الموجودات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة بغض النظر عن سبب امتلاكها، وتعتبر الموجودات المالية المشتقة والمطلوبات المالية المشتقة على أنها محتفظ بها للمتاجرة إلا إذا حددت على أنها أدوات تحوط وفعالة، وتصنف كافة المشتقات المالية كأدوات مالية للمتاجرة (Andre, et al., 2009).

ثانياً: الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق: هي موجودات مالية مع دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد أو استحقاق ثابت لمنشأة لها إيجابية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق، عدا عن القروض والذمم المدينة التي أحدثتها المنشأة.

ثالثاً: القروض والذمم المدينة التي أحدثتها المنشأة هي الموجودات المالية التي أوجدتها المنشأة بتوفير الأموال والبضائع أو الخدمات مباشرة للمدين عدا عن تلك التي تم إيجادها بهدف بيعها مباشرة أو على المدى القصير والتي يجب تصنيفها على أنها محتفظ بها للمتاجرة، والقروض والذمم المدينة التي أوجدتها المنشأة لا تدخل ضمن الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق، ولكنها مصنفة بشكل منفصل بموجب هذا المعيار.

رابعاً: الموجودات المالية المتوفرة للبيع هي تلك الموجودات المالية، هي التي لا تصنف ضمن: القروض والذمم المدينة التي أوجدتها المنشأة، استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق أو - موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة.

والمقصود بها تلك الموجودات المالية التي يمكن أن تباعها الشركة في أي وقت تحقق عائداً بها أو ترغب ببيعها عند الحاجة، ويجب أن يتم قياسها وتقييمها بالقيمة العادلة مطروحا منها أية مخصصات معدة لقاء تدني قيمتها، والربح أو الخسارة الناتجة من عملية التقييم يتم الاعتراف بها أما: في قائمة الدخل للفترة التي حدثت بها أو في بند منفصل ضمن حقوق الملكية تحت مسمى أرباح أو خسائر غير محققة، والتي يتم تنزيلها في الدخل عند عملية بيعها.

ويضع هذا المعيار قيوداً على عملية إعادة تصنيف تلك الموجودات المالية، ففي حال قيام الشركة بنقل أو بيع موجود مالي من مجموعة الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق قبل استحقاقه، لا يحق للشركة أن تصنف بقية الموجودات المالية من نفس الصنف مرة أخرى ضمن نفس التصنيف لمدة سنتين، وعدم جواز النقل إلى فئة المتاجرة إلا في حال وجود دليل على إمكانية تحقيق ربح فعلي في فترة قصيرة تبرر عملية النقل.

ومن جانب آخر يحدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) الأسس المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الموجودات المالية التي يتم حيازتها لأغراض التحوط على النحو التالي: (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ٢٠٠٩).

- تحوط القيمة العادلة: يؤخذ التغيير في الموجودات والالتزامات المتعلقة به الى بيان الدخل.
- تحوط التدفقات النقدية: يؤخذ التغيير الى حقوق الملكية لحين تحققه.
- تحوط صافي الاستثمار الخارجي: يؤخذ التغيير الى حقوق المساهمين لحين التخلص من الاستثمار وعندما يؤخذ التغيير الى بيان الدخل، وأن التحوط لأسعار الفوائد يعد تحوطاً للقيمة العادلة.

وقد أجري تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) في حزيران (يونيو) العام ٢٠٠٥، ووفقاً لهذا التعديل يجب على المنشأة تعيين أي أصل أو التزام مالي (أو مجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية أو كلاهما) عند الاعتراف الأولي على أنه سيتم قياسها بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بالتغيرات الواقعة على القيمة العادلة في الربح أو الخسارة. ولغرض الانضباط على هذا التصنيف، تُمنع المنشأة من إعادة تصنيف الأدوات المالية في أو خارج هذه الفئة. وبعد الاعتراف الأولي، تقيس المنشأة الأصول المالية، بما في ذلك المشتقات التي تعد أصولاً، بقيمتها العادلة، ومن دون أي خصم من تكاليف التعاملات التي قد تتكبدها عند البيع أو أي تصرف آخر، باستثناء الأصول المالية التالية (IASB, 2005):

- القروض والذمم المدينة والتي ينبغي قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة .
- الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والتي ينبغي قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.
- الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي لا تملك سعر سوق معلن في أحد الأسواق الناشطة والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق ومشتقات حقوق الملكية المرتبطة بها والواجب تسويتها من خلال تسليم أدوات حقوق الملكية غير المسعرة هذه، والتي ينبغي قياسها بسعر التكلفة .

تخضع الأصول المالية التي تم تعيينها على أنها بنود محوطة للقياس بموجب المتطلبات المحاسبية المحوطة، كما تخضع جميع الأصول المالية عدا تلك التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لمراجعة بخصوص انخفاض القيمة .

الانتقادات الموجهة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)

لقد تم مؤخراً اتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية في منتصف العام ٢٠٠٨م، حيث صرح بذلك العديد من الجهات وخصوصاً عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، وكذلك الكثير من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعوا إلى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة (السيد، ٢٠١٤).

وقد ازدادت حدة الانتقادات الموجة لمعيار القيمة العادلة بعد أزمة الأسواق المالية حيث هناك العديد من الآراء التي وجهت الاتهام الى القيمة العادلة كمسبب لتشوب تلك الأزمة، فقد اعتقد البعض بأن قواعد المحاسبة الحالية تعزز من تقلبات الدورة الاقتصادية وهذا الجانب صحيح من ناحية، لكن أيضاً يمكن القول بأن التقارير المالية والتي توفر المعلومات والبيانات للمستفيدين منها تتطلب منهم التعامل معها بحسب احتياجاتهم وردود أفعالهم، فمن البديهي بأن الشفافية والمصداقية والحياد الواجب توافرها في هذه المعلومات والبيانات، تجعل منها فعلاً عوامل تساعد على تقليل عدم المصداقية وتعزز الاستقرار المطلوب، ومن المعروف عليه أيضاً أن المعلومات والبيانات المالية يجب أن تكون غير منحازة وشفافة لكي تكون ذات فائدة لمستخدميها وهي من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذا بطبيعة الحال هو الدور الذي تضطلع به التقارير المالية أو تقارير الإبلاغ المالي للبيانات (أحمد، ٢٠١٦).

وقد حاولت دراسة (Gartenberg, 2009) التحقق من الادعاء بأن تقييم الأدوات المالية بقيمتها العادلة هو الذي أدى الى تفاقم الأزمة المالية العالمية، ومن خلال عينة (٢٦٩٤) مؤسسة منها (٨١٨) مؤسسة مالية و (١٨٧٦) مؤسسة غير مالية، وحاولت الدراسة التحقق من وجود علاقة بين القيمة العادلة والعوائد غير العادية للسهم، وكذلك مدى وجود علاقة بين الأصول المقيمة بالقيمة العادلة وفقاً للمستوى والثاني والثالث والعوائد غير العادية للسهم، وقد توصلت الدراسة الى أن المؤسسات التي تزيد فيها نسبة الأصول المقيمة بالقيمة العادلة تحقق عوائد غير عادية على أسهمها، وأن قياسات المستوى الأول والثاني للقيمة العادلة يرتبط إيجاباً بعوائد الأسهم، كما أكدت الدراسة انتشار القيمة العادلة في كل من المؤسسات غير المالية والمالية معاً، وهو ما يشير الى أن القيمة العادلة لم تكن سبباً في تخفيض قيمة الملكية بل بالعكس يتضح أن المستثمرين يقدرون قيام هذه الشركات بزيادة مستوى الشفافية الخاصة بها، وبتقييم أصولها بالقيمة العادلة في ظل الأزمة المالية.

وفي محاولة لتحديد ما اذا كان المستثمرون يرغبون في تعليق محاسبة القيمة العادلة (أي أنهم ينظرون إليها على أنها المسبب في الأزمة المالية العالمية قام كل من (Bowen, et al., 2010) بدراسة طبقت على (٢٨٨) بنكاً وقد خلصت الدراسة الى أن ردود فعل سعر السهم لتخفيض حدة قواعد محاسبة القيمة العادلة وقواعد التدهور الخاصة بها كانت إيجابية بالنسبة للبنوك المعرضة لحدوث تخفيضات في قيم أصولها والتي لا يتم رسمتها بصورة جيدة والتي لديها أصول مقومة بالقيمة العادلة ولا تتصف بالسيولة ولديها كمية كبيرة من الأصول المعرضة للتدهور ولكنها لم تجد دليل على وجود رد فعل إيجابي من قبل سعر السهم بالنسبة للبنوك التي لديها نسبة كبيرة من أصولها مقومة بالقيمة العادلة وتلك التي لديها نسبة كبيرة من الأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، وتلك التي تعمل في بيئة لا تتوافر فيها المعلومات.

وبتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧، صدر معيار المحاسبة الأمريكي رقم (١٥٧) بعنوان قياس القيمة العادلة، وقد كان يتوقع لهذا المعيار أن يحدث تطوراً هائلاً في الفكر المحاسبي، وقد استغرق سنوات طويلة من النقاش والجدل، ولكن صدر هذا المعيار في غير أوانه، حيث أثرت حوله خلافات ونقاشات عديدة وتم تعليقه من قبل هيئة تنظيم وتداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) على أثر ما وجه إليه من اتهامات بالضلوع في إفلاس البنوك ومؤسسات الاستثمار الأمريكية. (آل عباس، ٢٠٠٨)، ووفقاً للمعيار الأمريكي رقم (١٥٧)، فإن القيمة العادلة تشمل القيمة السوقية وليست مقصورة على المواقف الخاصة باستفسارات السوق الحالية وغير المتاحة، فهذا المعيار يركز على السعر الذي سيسلم نظير بيع أصل أو السعر الذي سيدفع نظير تحويل التزام وليس السعر الذي يجب سداه للاستحواذ على الأصل أو المستلم نظير التزام مفترض. (صالح، ٢٠٠٩)، ويقوم هذا المعيار على أساس أن الأسواق قادرة على تقديم أفضل قياس للأصول وأكثرها استقلالاً وعدالة. ولحل قضية التلاعب بالقيمة العادلة قدم المعيار تفصيلاً هيكلياً للقيمة العادلة على أساس وجود أسعار سوقية من مصادر مستقلة على النحو التالي: (أبو دهيم، ٢٠٠٨)

- القيمة العادلة التي يتم استخلاصها بناء على تعاملات الأسواق، ويتم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الإدارة.
- القيمة العادلة بتقدير الإدارة، ولكن أيضاً وفقاً لمبدأ أسعار السوق، ووفقاً لأفضل المعلومات المتاحة لها، مع الأخذ بالحسبان أسعار الفائدة والمخاطر المحيطة بعملية البيع وذلك عندما لا يكون هناك أسواق نشطة ومصادر مستقلة يمكن الاعتماد عليها.

ويعتبر تطبيق معيار المحاسبة الأمريكي (١٥٧) والمتعلق بالقياس بالقيمة العادلة يعادل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) "الأدوات المالية الاعتراف والقياس" حيث يتضح للباحث أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتبع خطوات مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي من منطلق أنها معايير مجربة ويتم قياس نجاحها بشكل دوري، وبالتالي فإن معايير المحاسبة

الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية لا تختلف من حيث الجوهر سوى أن معايير المحاسبة الدولية تضع خيارات أكثر لتمكين شركات الدول المختلفة من اختيار ما يناسب بيئتها.

وقد حدد معيار المحاسبة المالية الأمريكي (١٥٧) ثلاثة نماذج لتقدير الأسعار الخارجية (مقلد، ٢٠١٠):

- مدخل السوق: والذي يستخدم الأسعار والمعلومات الملاءمة وذات الصلة والتي تم توليدها واشتقاقها من المعاملات في السوق والتي تتضمن الأصول والالتزامات المتشابهة والقابلة للمقارنة، وتتضمن الآليات أو النماذج المتبعة في هذا المدخل لتقييم القيمة العادلة مضاعف السوق ومصفوفة التسعير.
 - مدخل الدخل: والذي يستخدم آليات أو نماذج تعتمد على تحويل تدفقات مستقبلية لقيم حالية أو ما يعرف بنماذج خصم التدفقات النقدية، مثل نموذج صافي القيمة الحالية ونماذج تسعير الخيارات، ونموذج العائد الإضافي للفترة المتعددة.
 - مدخل التكلفة: والذي يستخدم قيمة الإحلال أو الاستبدال الجارية للأصل أو التزام.
- طرق القياس والإفصاح وفقا لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) على مستوى التقارير المالية.

التحول نحو الإبلاغ المالي

على الرغم من التبريرات التي قدمها مجلس معايير المحاسبة الدولية حول جميع الانتقادات الموجهة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) إلا أن تلك الانتقادات كانت بمثابة الدافع نحو التعديل لمرتكزات أساسية لذلك المعيار، بل إلى إلغائه وإدخال معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) كمعيار للقيمة العادلة.

أولاً: التعريف بمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في تموز (يوليو) ٢٠١٤، الصيغة النهائية لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩)، والمتعلق بالأدوات المالية والمخصصات المالية. وسيحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) المتعلق بالأدوات المالية: الإثبات والقياس.

ويهدف إصدار معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) إلى تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات ملائمة ومفيدة وشاملة وذات علاقة بحجم وتوقيت التدفقات النقدية بالإضافة إلى تقييم عدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية من الأدوات المالية.

ويقدم المعيار متطلبات جديدة تتمثل في ثلاثة محاور رئيسة هي: تصنيف الأصول المالية وقياس الخسائر والاضمحلال ومحاسبة التحوط. وسيكون هذا المعيار إلزامياً بدءاً من العام ٢٠١٨، مع السماح بالتطبيق المبكر. كما يجب تطبيقه بأثر رجعي، ولكن معلومات المقارنة غير إلزامية.

وحول طريقة التصنيف والقياس للموجودات والمطلوبات المالية، يقدم معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) نهجاً منطقياً لتصنيف الموجودات المالية التي تقودها خصائص التدفقات النقدية، ونموذج الأعمال المتبع للاحتفاظ بالأصل، وهذا النهج المستند على المبدأ Principle Based Approach سيحل محل المنهج الحالي وهو المنهج المستند على القواعد Rule Based Approach، والذي يعتبر بشكل عام أكثر تعقيداً من المنهج المستند على القواعد (Menk & Mies, 2016).

ووفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) يتم تخفيض عدد فئات التصنيف والقياس للأصول المالية، حيث يتم تصنيفها إلى أصول مالية تقاس بالقيمة العادلة، وأصول مالية تقاس بالتكلفة المطفأة وهي خاصة بأدوات الدين، ويتم تصنيف تلك الأصول عند الاعتراف الأول بالأصل المالي. (EYGM, 2014)

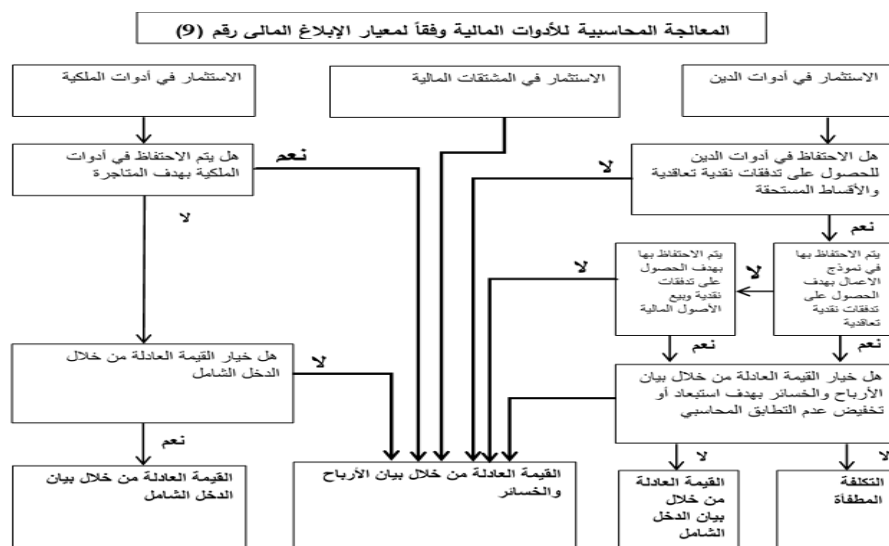
ويتم القياس الأولي للأصول المالية بالقيمة العادلة، وبالتالي فإن معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) يلغي تصنيف الأصول المالية المتوفرة للبيع والمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق حسب ما هو وارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩). وكذلك يتم قياس الأدوات المالية المصنفة أدوات ملكية بالقيمة العادلة، في حين يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. (EYGM, 2014)

وإذا كان الاستثمار في الأدوات المالية (الملكية) ليس بهدف المتاجرة، بل كاستثمارات استراتيجية، يجب على المنشأة اختيار هذا التصنيف عند الاعتراف الأولي بالأصل، وأن هذا الخيار لا يمكن الرجوع عنه وإعادة تصنيفه من جديد، وبالتالي يتم الاعتراف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل. ويتم معالجة الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمار في المشتقات المالية من خلال بيان الأرباح والخسائر.

أما أدوات الدين المالية فيتم تصنيفها وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) بالتكلفة المطفأة إذا تحقق شرطان: (European Banking Federation, 2013)

- هدف نموذج عمل المنشأة في إدارة الأصول المالية: فإذا كان الهدف الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل تدفقاته النقدية التعاقدية وليس هدفها بيع الأصل قبل تاريخ استحقاقه من أجل تحقيق أرباح على التغير في القيمة العادلة.
- خصائص التدفقات النقدية: ويتضمن عمر الأصل التعاقدية تواريخ محددة لتدفقاته النقدية التي تمثل القيمة الاسمية والفائدة.

ويشير معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) الى وجوب دراسة نموذج عمل المنشأة أولاً. أما خصائص التدفقات النقدية التعاقدية فيتم دراستها فقط فيما يخص الأصول المالية المؤهل قياسها بالتكلفة المطفأة بسبب نموذج العمل، ويتم المحاسبة عن إعادة التصنيف بشكل مستقبلي. والشكل رقم (١) يوضح المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩)



شكل (١): المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على منشورات مجلس معايير المحاسبة المالية، ٢٠١٧

ويطرح المعيار رقم (٩) تعديلاً إصلاحيًا كبيراً لمحاسبة التحوط مع تعزيز الإفصاحات بشأن نشاط إدارة المخاطر، ويمثل النموذج الجديد تعديلاً هيكلياً شاملاً لمحاسبة التحوط، الذي من شأنه تحقيق المواءمة بين المعالجة المحاسبية وأنشطة إدارة المخاطر، ما يتيح لكيانات الأعمال أن تعكس تلك الأنشطة بشكل أفضل في بياناتها المالية، وإضافة الى ذلك ونتيجة لتلك التعديلات، سيُزود مستخدمو البيانات المالية بمعلومات أفضل حول إدارة المخاطر وتأثير محاسبة التحوط على البيانات المالية.

كذلك من شأن المعيار رقم (٩) القضاء على التقلبات في الربح أو الخسارة، التي كانت تقع جراء التغييرات في أخطار الائتمان من المطلوبات المراد قياسها بالقيمة العادلة، ويشير هذا التغير الى أن الأرباح الناجمة عن تراجع أخطار الائتمان الذاتي لأي كيان من تلك المطلوبات لم تعد تتحقق في بيان الربح أو الخسارة (European Systemic Risk Board, 2017).

وقد بدأت العديد من المؤسسات الرقابية التحضير لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) فقد أصدرت العديد من المؤسسات الرقابية ومنها المصارف المركزية حول العالم تعليمات وإرشادات للمؤسسات التابعة لها بضرورة إعداد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وما يطرأ عليها من تطورات وإصدارات جديدة.

ونظراً للأثر الهام المتوقع حدوثه على البيانات المالية لمؤسسات الأعمال ونتائج أعمالها عند بداية تطبيق المعيار الدولي الجديد رقم (٩)، وخاصة فيما يتعلق بالمتطلب المحاسبي الجديد الذي سيطبق لأول مرة، والذي يلزم جميع مؤسسات الأعمال وخاصة البنوك منها بتكوين مخصصات احترازية للخسائر المتوقعة مستقبلاً على جميع الموجودات المالية الائتمانية المنتظمة عند نشأتها وخلال مراحل عمرها المختلفة خصماً على حساب الدخل، وما يستلزمه ذلك من تطوير الأنظمة التشغيلية وربما استحداث أنظمة جديدة لتقييم جميع أنواع الموجودات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار.

وقد تبين ومن خلال مراجعة الباحث للإرشادات الصادرة من المؤسسات الرقابية لبعض الدول أن تلك التعليمات الإرشادية ليس الغرض منها وضع منهجيات وخطط عمل وأنظمة ونماذج موحدة لتطبيق المعيار لدى جميع منشآت الأعمال، بسبب أن ذلك يقع على عاتق الإدارة التنفيذية لكل منشأة ومجلس إدارتها ويندرج تحت واجباتهم ومسؤولياتهم. كما أن تقييم تلك المنهجيات والخطط والأنظمة لاختبار مدى تماشيها مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية هي من مسؤولية مدقق الحسابات القانوني لدى كل منشأة (European Banking Authority, 2016).

وتشمل تلك التعليمات الإرشادية وضع إطار رقابي يمكن معه للمؤسسات الرقابية فرض الرقابة ومتابعة مدى التزام منشآت الأعمال بتطبيق المعيار الدولي رقم (٩)، وتحوطها الكافي لمخاطر الموجودات المالية لديها، وكذلك الحد من الاختلافات والتفاوتات الكبيرة التي يمكن أن تشملها نتائج تطبيق المعيار فيما بين منشآت الأعمال الناتجة عن الحكم أو التقدير الشخصي لهم والموضوعية في التطبيق، وكذلك فإن الغرض أيضاً من هذه التعليمات هو فرض نموذج موحد للإبلاغ ورفع التقارير لتلك المؤسسات الرقابية عن نتائج التطبيق لتعزيز قدرة تلك المؤسسات الرقابية على قراءة ومقارنة وتحليل نتائج التطبيق وتقييم الموجودات المالية لدى منشآت الأعمال عبر الفترات الزمنية المتعاقبة على مستوى كل منشأة وعلى المستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تعمل بها كافة المنشآت.

ونظراً لأن عملية التحول تجاه معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) تعتبر عملية حساسة بالنسبة لمنشآت الأعمال لذا ينبغي على جميع منشآت الأعمال أن تولي بالغ اهتمامها عند إعداد التقرير الأول ومراعاة الدقة والمهنية والشفافية في إعداداته مع مصادقة مجلس الإدارة عليه.

ويتعين على منشآت الأعمال تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) بأثر رجعي، وفقاً لمتطلبات التحول المنصوص عليها في (المعيار ٩)، ويعني ذلك أنه سيتعين تعديل أرقام المقارنة لعام ٢٠١٨، أي أرقام الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بحيث تعكس آثار تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) عليها، ومع ذلك لن يطبق على البنود التي ألغى الاعتراف بها في تاريخ التطبيق الأولي، أي في أو قبل ١ يناير ٢٠١٨، وتبعاً لذلك، فإن الفروق الناشئة عند التطبيق الأولي على المعيار سوف يتم تعديلها من خلال الأرباح المدورة الافتتاحية لفترة التقرير عند التطبيق الأولي في ١ يناير ٢٠١٨، دون تعديل أرقام المقارنة لعام ٢٠١٧.

ثانياً: تصنيف الموجودات الائتمانية

يتوقع أن يختلف تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) من منشأة إلى أخرى. ففي بعض الحالات، التي تم فيها سابقاً قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح والخسائر حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) وحالياً يتم تصنيفها بالتكلفة المطفأة حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) في هذه الحالة، فقط جزء من الخسائر ستعكس من خلال بيان الأرباح والخسائر نتيجة لتحسن أوضاع السوق عند تطبيق المعيار الجديد. وفي المقابل هناك أدوات أخرى تم قياسها سابقاً بالتكلفة المطفأة حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي (٣٩) وسيعاد تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح والخسائر حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٩).

وكذلك في حالة أدوات الملكية المسجلة سابقاً كاستثمارات متاحة للبيع والمعنية (designated) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩)، وأي هبوط في القيمة العادلة ولم يتم قيده كخفاز في القيمة سيظل في بيان الدخل الشامل. أما بالنسبة لأدوات المالية (والتي لم تنخفض قيمتها) ومسجلة سابقاً كاستثمارات متاحة للبيع وتم تصنيفها وفقاً لمبدأ التكلفة المطفأة عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩)، فإن أي مبالغ تم إدراجها في بيان الدخل الشامل سيتم عكسها.

الاختلاف في طرق القياس والتصنيف بين معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)

يمكن حصر الاختلاف بين معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) في مجال تصنيف الأدوات المالية في النقاط التالية: (Kempt International, 2014؛ Gornjak, 2017)

- وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) تصنف الأدوات المالية ضمن أربع مجموعات هي أصول مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق وأصول مالية للمتاجرة وأصول مالية متاحة للبيع والقروض والذمم المدينة التي أحدثتها المنشأة، وقد تم تغيير تلك التصنيفات وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) ليصبح التصنيف أصول مالية تعالج بالتكلفة المطفأة وباقي الأصول تعالج أما في الأرباح والخسائر أو في الدخل الشامل.
- إن أساس تصنيف الأصول المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) يعتمد على الخصائص النوعية لكل نوع من أنواع الأصول المالية بشكل مستقل ومنفصل، في حين أن معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) يعتمد على خصائص تعاقدات التدفقات النقدية ونموذج الأعمال لإدارة الأصول المالية.
- وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) فإن كافة المشتقات المالية لا يتم فصلها عن بعضها البعض، بل تصنف في مجملها كعقد مختلط وهذا أدى إلى التخلص من المعالجة التي توصف بأنها معقدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩).
- وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) فإن المشتقات المالية المتعلقة بالأصول والالتزامات المالية والتي لم تصنف ضمن أدوات الملكية والتي يصعب تحديد قيمتها العادلة يتم قياسها بالتكلفة، في المقابل فإن معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) يستبعد خيار التقويم بالتكلفة للمشتقات المالية ويتم قياسها في الأرباح والخسائر.
- يسمح معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) بقياس بعض الاستثمارات في أدوات الملكية التي يتعذر تحديد قيمتها العادلة بقياسها بالتكلفة، في المقابل وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) فإن كافة الاستثمارات في أدوات الملكية يجب قياسها بالقيمة العادلة.
- إعادة تصنيف الأصول المالية: وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) يسمح به فقط عندما يحدث تغيير في نموذج الأعمال لدى المنشأة فيما يتعلق بإدارة الأصول المالية، ولكن لا يجوز إعادة التصنيف فيما يتعلق بالالتزامات المالية، وبالتالي فيتوقع أن تكون عملية إعادة التصنيف نادرة جداً.

والجدول (١) يلخص أهم عناصر المقارنة بين معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) ومعيار الإبلاغ المالي رقم (٩).

جدول (١): مقارنة بين معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) ومعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) في مجال القياس والتصنيف

وجه المقارنة	معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)	معيار الإبلاغ المالي رقم (٩)
الهدف من المعيار	تطبق على كافة الأصول المالية مع بعض الاستثناءات	نفس الهدف (لا يوجد اختلاف)
القياس المبدئي	القيمة العادلة تتضمن تكلفة المعاملات (للأصول المالية التي لا يحتفظ بها بهدف المتاجرة)	نفس الهدف (لا يوجد اختلاف)
القياس اللاحق	القيمة العادلة، التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، التكلفة المطفأة، التكلفة العادلة من خلال الدخل الشامل.
طريقة التصنيف	أوراق مالية متاحة للبيع، محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، القروض والذمم المدينة، أوراق مالية للمتاجرة.	القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، التكلفة المطفأة، القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.
إعادة التصنيف	يمنع إعادة تصنيف الأوراق المالية من خلال الربح والخسارة.	تغيير نموذج الأعمال
أدوات الملكية	جميع الاستثمارات في أدوات الملكية المتاحة للبيع تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.	إذا كان يحتفظ بها بهدف المتاجرة، تعالج من خلال الأرباح والخسائر، ولا يجوز إعادة التصنيف المبدئي لتلك الأدوات.

المكاسب والخسائر	عادة من خلال الأرباح والخسائر	نفس الهدف (لا يوجد اختلاف)
الاضمحلال	هناك عدة نماذج للاضمحلال وتراجع في قيمة الأدوات المالية	نموذج موحد للاضمحلال وتراجع قيمة الأدوات المالية

المصدر: (IFRS 9, 2017)

ويمتد الاختلاف بين معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) الى محاسبة التحوط، ويمكن تلخيص التحوط وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) بالخطوات التالية: (Huian, M. C., 2012)

- تحديد وقياس عناصر المخاطرة التي يجب التحوط منها.
 - تصميم أدوات التحوط الملاءمة للعناصر والأدوات المالية.
 - تقييم أدوات التحوط المستخدمة.
 - إعادة الهيكلة لأدوات التحوط إذا لزم الأمر.
 - تقديم معلومات إيضاحية حول أدوات التحوط وإدارة المخاطر.
- ويمكن حصر اختلاف التحوط وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) عن التحوط وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) في الجدول (٢) (Ernst & Young, 2011).

جدول (٢): مقارنة بين معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) ومعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) في مجال التحوط

وجه المقارنة	معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)	معيار الإبلاغ المالي رقم (٩)
إدارة المخاطر	- ليس من الضروري ربطها بأهداف محاسبة التحوط.	- من الضروري أن تكون متناسقة ومرتبطة بأهداف محاسبة التحوط.
عناصر التحوط	- تنوع القيود والمحددات: فالعناصر غير المالية يمكن التحوط بها بشكل إجمالي أو بالاستناد الى أخطار العملات. - المشتقات المالية غير مسموح أن تكون ضمن عناصر التحوط.	- عناصر التحوط تحدد بشكل مستقل لكل بند وقابلة للقياس وتتضمن العناصر غير المالية. - التحوط متاح لكل عنصر من عناصر المشتقات المالية.
أدوات التحوط	- تنوع محددات أدوات التحوط.	- بعض المحددات سوف تكون مناسبة: أي أدوات مالية تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. - يحظر وجود الخيارات المكتوبة والمشتقات الداخلية.
تقييم الفعالية	- متطلبات شاقة للفحص والاختبار يجب تطبيقها وبأثر رجعي. - اختبار فعالية التحوط من ٨٠-١٢٥ ٪ للحفاظ على تحوط فعال. - إجراء تغييرات وبشكل إلزامي في علاقات أدوات التحوط.	- مطلوب اختبار أدوات التحوط على أساس مستقبلي فقط. - لا يوجد حد للتحوط وبنسبة محددة. - إجراء التغيير في علاقات أدوات التحوط بهدف إحداث توازن نسبي.
الفعالية	تقاس على أساس مستقبلي ويتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر.	نفس الشيء (لا يوجد اختلاف)
تحوط القيمة العادلة	- التحوط من التعرض لتقلبات القيمة العادلة في الأصول والالتزامات، أو التعاقدات السابقة غير المعترف بها والمتعلقة بعمليات شراء أو بيع بأسعار ثابتة. - البنود التي يتم التحوط لها يجري تعديلها بهدف مقابلة التدخل بين أدوات التحوط.	- التغيرات في القيمة العادلة تحدث. - أثر محاسبة التحوط سوف يعرض في الميزانية وعلى مستوى كل بند بشكل مستقل.

-التغير في القيمة العادلة وأدوات التحوط وتسجل في الأرباح والخسائر.	-التغير في القيمة العادلة والمتعلق بعناصر التحوط أو بأدوات التحوط تسجل في الدخل الشامل.
تحوط التدفقات النقدية	-التحوط من التعرض لتقلبات التدفقات النقدية والناجمة عن أخطار الاعتراف بالأصول والالتزامات.
التحوط لصافي الاستثمارات	-يسمح بالتحوط الناتجة عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية خاصة في ظل وجود شركات تابعة تختلف عملتها الوظيفية عن عملة التقرير.

المصدر: (Ernst & Young, 2011)

يتضح مما سبق عرضه أن معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) لا يتضمن أهداف واضحة ومحددة فيما يتعلق بمحاسبة التحوط، بل يتضمن مجموعة من القيود والمحددات فيما يتعلق بالتحوط، في المقابل فإن معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) يتضمن أهداف واضحة في تطبيق محاسبة التحوط يتم من خلالها استخدام الأدوات المالية في إدارة المخاطر والتي تؤثر على الأرباح والخسائر هذا بالإضافة إلى تخفيض درجة تقيد إجراءات إدارة المخاطر. وأن أهم ما يقدمه معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) هو زيادة فعالية إدارة المخاطر من خلال إدارة كافة أنواع المخاطر من منظور واحد ومتكامل وليس كما هو في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) والقائم على إدارة كل نوع من أنواع المخاطر بشكل مستقل ومنفصل وهو ما يفسر عدم قدرته على تطبيق التحوط التام في الفترات الماضية.

بناء على ما تقدم يمكن لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) أن يحقق مجموعة من المزايا في مجال التحوط يمكن إجمالها في التالي (KPMG, International Standards Group, 2016):

- تحفيز منشآت الأعمال لإعادة النظر في سياسة التحوط المتبعة لديها والتوجه أكثر تجاه التحوط من التدفقات النقدية المستقبلية.
- يعكس بشكل أفضل وأكثر دقة كيف يمكن لمنشآت الأعمال أن تدير مخاطرها.
- تخفيض التذبذب في الأرباح والخسائر، حيث يتيح معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) لمنشآت الأعمال القدرة على معالجة تكاليف التحوط كعنصر مستقل عن الملكية.
- تعدد الأدوات المتاحة لتقييم الأدوات المالية.
- تسهيل محاسبة التحوط على الأدوات المالية، وبالتالي تصحيح أخطاء معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) في ذلك المجال.
- الميزة التنافسية: على افتراض أن التحول إلى تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩)، سيقود إلى قيام منشآت الأعمال بمراجعة سياسة محاسبة التحوط لديها ومعالجتها داخلياً. وسوف يتم تفضيل عدم الإفصاح عنها، وقد ظهر ذلك لدى المنشآت التي اختارت التطبيق المبكر للمعيار حيث أظهر طريقة ديناميكية في إدارة المخاطر لديها.
- ويرى الباحث بأنه على الرغم من المزايا التي يقدمها معيار الإبلاغ المالي في مجال التحوط، إلا أنه هناك بعض الأمور ذات العلاقة بالتحوط لم تختلف وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) عما كانت عليه في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) وهي: تحوط القيمة العادلة، وتحوط التدفقات النقدية، وتحوط صافي الاستثمارات في المعاملات الأجنبية.

التحديات التي تواجه التحول تجاه معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) على مستوى القوائم والتقارير.

يتوقع أن تواجه عملية التحول تجاه معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) بمجموعة من التحديات تتمثل في التالي (Ernst & Young, 2011):

- تحتاج منشآت الأعمال إلى تقييم كل الأدوات المالية التي ستتأثر بمبدأ القياس الجديد، وبالتالي تحتاج إلى إجراء التعديلات اللازمة على الأنظمة المحاسبية.

- هناك عدد من المجالات ستتطلب الاجتهاد والتفسير من قبل معدي البيانات المالية والمحاسبين القانونيين (مدققى الحسابات) وعلى سبيل المثال ما إذا كان نموذج الأعمال (Business Model) يدار بطريقة نشطة من أجل تحقيق التغير في القيمة العادلة.
- الأدوات المالية التي أعيد تصنيفها باستخدام «التعديلات على التصنيف وفقاً لمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩)» الصادرة في أكتوبر ٢٠٠٨ قد تحتاج إلى إعادة تصنيفها مرة أخرى إلى مبدأ القيمة العادلة، وهذا يعتمد على نموذج الأعمال وخصائصه.
- إن إعادة تصنيف شرائح من ديون الأوراق المالية سيكون معقداً لأنها ستخضع للفحص الكامل من خلال النظر في مجموعة الموجودات.
- إذا كان نتيجة تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) يتطلب إعادة تصنيف الموجودات المالية من مبدأ القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إلى مبدأ التكلفة المطفأة، ولكن من غير الممكن تطبيق محاسبة التحوط بأثر رجعي. وأن أرقام السنة السابقة (المقارنة) إذا كانت مذكورة قد تحتاج إلى توضيح في حالة الربح أو الخسارة من القيمة العادلة لهذه الموجودات والتي تم عكسها بالسنة السابقة مقابل التغير في قيمة المشتقات المالية. إضافة إلى ذلك أن التأثير في المرحلة الانتقالية على الأرباح المحتفظ بها قد يكون جوهرياً في حالة أن البند المحتاط له تم قياسه بأثر رجعي وفقاً لمبدأ التكلفة المطفأة وأن المشتقات ظلت بالقيمة العادلة.
- تحتاج الشركات إلى تحديد تأثير الضرائب والجهات الإشرافية عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩)، وأن هذا يعني تغييراً في طريقة القياس والأثر المترتب على صافي الأرباح والخسائر للفترة المشمولة.
- عدم وضوح الأطر التنظيمية والقانونية والضرائبية بحيث يصعب تحديد الإطار الكامل للمشروع. أما بالنسبة إلى الشؤون الداخلية المرتبطة بالتطبيق، فتبرز مسألة تطوير الأنظمة المعلوماتية والمطابقات التي تمثل عناصر تحديثات جدية لدى الشركات.

ويضيف ساينتات بانرجي، رئيس قسم إدارة المخاطر في شركة «ساس» في منطقة الشرق الأوسط، (صحيفة الاتحاد الإماراتية، العدد ١٤٨٨١) فإن هناك تحديثات أخرى تواجه الشركات أثناء تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) وهي تحديثات خاصة بالبيانات، وعمل النماذج وإعداد التقارير والبنية التحتية وهي، تحديثات تعزيز التنسيق بين وحداتها المتخصصة بالمال، والمخاطر والأعمال، وتحديثات تحقيق التكامل والتوافق بين البيانات المالية والمخاطر، وكذلك تحديثات وحفظ البيانات التاريخية الضرورية لوضع النماذج الخاصة بالخسائر المتوقعة، وكذلك عدم وجود مؤشرات الاقتصاد الكلي التي يمكن الاعتماد عليها والتي يمكن استخدامها في عمل النماذج.

ويعتبر تعدد احتياجات مستخدمي التقارير المالية من داخل وخارج المشروع من أهم الصعوبات التي تواجه معايير القيمة العادلة، حيث أظهرت دراسة (Jermakowicz, et al, 2007)، من خلال دراسة ميدانية لعينة من الشركات الألمانية المسجلة (DAX30) إلى تحديثات التعقيد والتكلفة، وعدم وجود إرشادات كافية للتنفيذ وزيادة تقلبات الأرباح، في حين أكدت دراسة (Latridis & Rouvolis, 2010) على تحديثات مرتبطة بعدم توافر التأهيل والمعرفة الكافية للمحاسبين لتطبيق تلك المعايير بالإضافة إلى الصعوبات المتعلقة بالاختلافات الفنية والتسويات وتكلفة التحول. كما أكدت دراسة كل من (شحاتة، ٢٠١٣؛ Christopher & Jordi, 2013) على أن التوافق مع معايير الإبلاغ المالي يتأثر بعدة محددات منها تباين النظم الاقتصادية، والنظام القانوني والضريبي للدولة، وطبيعة هيكل الملكية، ووجود هيئة محاسبية مهنية متخصصة.

ويمكن القول بأن وإن كانت الشركات في أوضاع مالية جيدة وتحتفظ بمحافظ تمويلية واستثمارية قوية، من خلال بناء مخصصات قوية خلال المرحلة السابقة، إلا أن ذلك كله لا يعني من المطالبة بأهمية قيام تلك الشركات منذ بالاستعداد لتطبيق المعيار وذلك لتوفير المتطلبات اللازمة والوفاء بها، لأن المعيار الجديد سيحقق مصلحة أكبر لها وللزبائن من جهة، ولكون ذلك سيبقيها مواكبة لأحدث التشريعات والمتطلبات العالمية من جهة أخرى، ما يعزز مكانتها وسمعتها المحلية والدولية.

الأثار المتوقعة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) على قرارات المستثمرين

هناك ضرورة لقيام جميع منشآت الأعمال بالاستعداد لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) وذلك باتخاذ الخطوة الأولى من خلال إجراء دراسة داخلية لتحليل الأثر الكمي لتطبيق هذه القواعد الجديدة، وأن يتبع ذلك مجموعة من الخطوات تشمل جمع بيانات واسعة من الأقسام المالية المختلفة، ومن ثم بناء بنية تحتية متكاملة للاستفادة من البيانات وإدارتها للحصول على نتائج واضحة وإعداد النماذج، وأخيراً إعداد النظام النهائي لإصدار التقارير المالية ومراقبة الأداء المالي بالشكل الذي يتوافق مع المعايير الجديدة. ويتوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) أن يكون له تأثيره الإيجابي على المدى الطويل وليس على المدى القصير.

ويهدف إصدار معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) الى توفير معلومات أكثر ملاءمة لقرارات المستثمرين حيث أشارت دراسة (Neslihan, et al., 2012) الى أن التحول الى معيار القيمة العادلة رقم (٩) يؤدي الى تحسين جودة التقارير المالية، وارتفاع القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية من خلال دورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما أنها ترتبط بعلاقة ارتباط معنوية مع أداء الشركات.

وقد تضمن معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) بعض المتطلبات التي ساهمت في تبسيط إجراءات المحاسبة عن الأدوات المالية بالمقارنة بالمعيار الدولي رقم (٣٩)، وذلك بهدف تحسين قدرة المستخدمين على فهم إعداد التقارير المالية للأدوات المالية من خلال تقليل عدد فئات التصنيف، وتطبيق منهج انخفاض قيمة واحدة محل مناهج انخفاض القيمة المختلفة ذات فئات التصنيف المتعددة في المعيار الدولي رقم (٣٩) (عوض، ٢٠١٣)، وقد توصلت دراسة (محاريق، ٢٠١٣) الى أن التعديلات الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) ساهمت في تحقيق درجة أعلى من ملاءمة وموثوقية المعلومات وقابليتها للمقارنة بدرجة أكثر من المعيار الدولي رقم (٣٩) مما يؤدي الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

وقد أشارت كل من دراسة (الصياد، ٢٠١٣؛ Jannis, et al., 2014) الى أن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يؤثر إيجابياً على جودة التقرير المالي ويجعل معلومات القوائم المالية ذات خصائص نوعية أكثر جودة مثل الملاءمة والثقة والقابلية للمقارنة، كما ويجعلها ذات قوة مما يساعد على ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية لكافة مستخدمي القوائم والتقارير المالية، كما أشارت دراسة (خليل وإبراهيم، ٢٠١٣) الى أن القياس بالقيمة العادلة يؤدي الى زيادة درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة لمستخدمي القوائم والتقارير المالية المنشورة.

وقد أشارت دراسة كل من (Rudra, 2012; Anna Alon, 2009) الى أن جودة معايير التقارير المالية الدولية أعلى من جودة المعايير المحلية، وهو ما يعكس زيادة جودة المعلومات المحاسبية، في حين أشارت دراسة (Young, et al., 2013) الى أن الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يجعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة للمستثمرين لأغراض التنبؤ والتقييم، كما أن الأرباح المعلنة في ظل تطبيق هذه المعايير تكون أكثر تعبيراً عن حقيقة أداء الشركة، كما أشارت دراسة (الجرف، ٢٠١٢) الى أن امتداد نطاق الشركات خارج الحدود الإقليمية واتجاه المستثمرين للبحث عن فرص استثمارية خارج أوطانهم، واتساع مفهوم حماية المستثمرين ليشمل كل من حماية المستثمر الوطني من الممارسات المحاسبية غير السليمة للشركات الأجنبية الوافدة، وحماية المستثمر الأجنبي من الممارسات المحاسبية غير السليمة للشركات الوطنية أو الأجنبية لجذب الاستثمارات وحماية المستثمرين وتوفير الشفافية الكاملة في التقارير المالية.

يتضح مما سبق أن استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يعزز من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما يوفر طرق قياس أكثر واقعية وملاءمة للأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية ويخلق نوعاً من الشفافية والثقة لدى مستخدمي القوائم والتقارير المالية. وكذلك فإن معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) يتضمن أهداف واضحة في تطبيق محاسبة التحوط يتم من خلالها استخدام الأدوات المالية في إدارة المخاطر والتي تؤثر على الأرباح والخسائر هذا بالإضافة الى تخفيض درجة تقييد إجراءات إدارة المخاطر

١,١,٢ الدراسات السابقة

قام الباحث بتجزئة الدراسات السابقة الى مجموعتين، المجموعة الأولى لعرض الدراسات المتعلقة بالتحول تجاه القيمة العادلة، والمجموعة الثانية تتناول الدراسات ذات العلاقة بأثر التحول نحو القيمة العادلة على قرارات المستثمرين.

فقد قام (بوخالي، ٢٠١٣) بدراسة هدفت لمعالجة مشكلة الإفصاح الصادر وفق القيمة العادلة وتأثيره على موثوقية وملاءمة المعلومات بالنسبة للمستخدمين، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن هناك اتفاق بشكل إيجابي يؤيد استخدام القيمة العادلة في الإفصاح لأنه يعزز وجود الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي أكدت عليها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، وأن هناك تحديات يمكن أن تواجه منشآت الأعمال في حالة إعادة التقييم بالقيمة الحقيقية الإفصاح بموجبها في الكشف المالية.

وقد هدفت دراسة (Christinsen & Nikolaev, 2013) الى توضيح ظروف تطبيق محاسبة القيمة العادلة كبديل لنموذج التكلفة التاريخية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية مثل المباني والمعدات تكون أقل كفاءة لمتخذي القرارات إذا ما قورنت بالتكلفة التاريخية، وأن معايير الإبلاغ المالي قدمت ميزة لم تقدمها المعايير التي سبقتها حيث أتاحت لمنشآت الأعمال المجال للاختيار بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة بالنسبة للأصول غير المالية، مع الالتزام بالثبات في الإفصاح عن السياسة المحاسبية المستخدمة. في المقابل أشارت دراسة (Carrol, et al., 2003) الى وجود مجموعة من الانتقادات لمحاسبة القيمة العادلة بعد ظهور معيار المحاسبة الأمريكي (SFAS 133) حول محاسبة المشتقات المالية، وتمحورت تلك الانتقادات حول الأثر الذي يلعبه القياس الدوري والمنتظم لتحركات السوق على أصول والالتزامات الشركة، وهو ما سيؤدي الى حدوث تقلبات في الدخل، والذي ينتج عنه تغير متعدد في القوائم المالية، والذي من شأنه أن يكون له أثر على ثقة المستثمر بالمعلومات المالية.

وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت التحول نحو القيمة العادلة: قام (الزمر، ٢٠١٢) بدراسة مدى تأثير التحول الى معايير التقارير المالية على بعض المقاييس المحاسبية والتي تعكس جودة التقارير المالية وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من (٢١) شركة من شركات التأمين السعودية خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨-٢٠١٠م وقد توصلت الدراسة الى أن التحول الى معايير الإبلاغ المالي الدولية قد أدى الى انخفاض مستويات إدارة الأرباح، وزيادة مستويات التحفظ المحاسبي، ومستويات عدم تماثل المعلومات. كما استهدفت دراسة (Fatima & Foote, 2012) فحص المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق معايير الإبلاغ المالي من خلال دراسة تطبيقية على (٥٦) شركة من الشركات المسجلة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، وقد توصلت الدراسة الى أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي يزيد من القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية، حيث تبين وجود علاقة موجبة بين الأرباح والعوائد التجميعية، كما ربح السهم والقيمة الدفترية للسهم بعلاقة موجبة معنوية بسعر السهم.

وقد تناولت دراسة (لوندي، ٢٠١٢) المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية بالتطبيق على قطاع البنوك التجارية في الأردن، قد ركزت الدراسة على تأصيل مفهوم القيمة العادلة، وكيفية المحاسبة عنها بالتركيز على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) وقد توصلت الدراسة الى عدم إفصاح البنوك عن الأرباح والخسائر غير المحققة وكيفية معالجتها، وعدم الإفصاح عن مبررات تحويل بعض الاستثمارات الى محفظة المتاجرة والعكس، وأن البنوك قامت بالإفصاح عن القيمة العادلة للضمانات المقدمة دون الإفصاح عن مكونات تلك الضمانات. وقد قام (النجار، ٢٠١٣) بدراسة تهدف الى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، وقد طبقت الدراسة على عينة من مدققي الحسابات الخارجيين والمدراء الماليين في فلسطين، وقد توصلت الدراسة الى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يزيد من درجة موثوقية وملاءمة المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية وأن من أهم معوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة هو عدم توافر أسواق نشطة لكثير من الأصول في فلسطين.

وبهدف بإجراء تحليل مقارنة بين معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، ومعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) قام كل من (Linde & Pederson, 2011) بدراسة طبقت على المصارف التي تمتلك الحصة الكبرى من تسهيلات القروض الممنوحة في الدنمارك بحسب معايير هيئة الإشراف المالية الدنماركية حيث جرى تحليل البيانات المالية لهذه المصارف، وقد توصلت الدراسة الى أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) لن تحمل في طياته تغيرات جوهرية على فئة القروض كون هذه القروض تقاس أصلاً بالتكلفة المطفأة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، إلا أنه لوحظ فروق جوهرية ناتجة عن التغير في مداخيل الاعتراف بانخفاض القيمة للأصول المالية وذلك عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) والذي يتطلب الاعتراف بمخصص انخفاض قيمة محفظة القروض للخسائر المحققة والمتوقعة لدى تلك المصارف.

وقد قام (Farkas, 2016) بدراسة هدفت الى اختبار التداخل بين معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) بالتطبيق على نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بالمقارنة مع أسلوب الخسائر المستحقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، وقد أظهرت النتائج أن نموذج خسائر الائتمان وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) تتضمن مخصصات انخفاض للقيمة بشكل كبير، وأن

متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) تزيد من فاعلية وانضباط السوق المالي وبالتالي زيادة الاستقرار المالي، وأن نموذج خسائر الائتمان سيزيد من تذبذب رأس المال التنظيمي لبعض البنوك، وأن مدى الفائدة من تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) سيعتمد على مدى التطبيق السليم والثابت.

وحول أثر القيمة العادلة على قرارات المستخدمين، قام (السعيد وآخرون، ٢٠١٣) بدراسة هدفت إلى التعرف على أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي وقواعد الإفصاح الواردة فيها على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية في بورصة عمان، وقد طبقت الدراسة على (٤٨) مدير مالي ومدقق داخلي. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وقواعد الإفصاح الواردة فيها تؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي. وكذلك قام كل من (عرنوق وحمادة، ٢٠١٤) بدراسة هدفت إلى التعرف على أثر التحول لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن التحول إلى معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) سوف يؤثر جوهرياً في قيمة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يجعل قيمتها صفراً، بسبب إعادة تصنيفها تحت بند الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في حال كانت أدوات دين. وأن التحول إلى معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) لن يؤثر جوهرياً في قيمة نتائج أعمال السنوات السابقة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل جميع السيناريوهات.

وقد قام (Nadiah & Rosa, 2014)، بدراسة تحليلية لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) وخاصة فيما يتعلق بالقياس والإفصاح ومخاطر السيولة لدى المصارف، وقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات منها أن بعض أنشطة المصارف لا تتوافق مع نموذج الأعمال المعتمد وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩)، وبالتالي يجب على مجلس معايير المحاسبة أن يفكر في إمكانية إصدار معيار محدد للقطاع المصرفي. وقد توصلت دراسة (Gebhardt, 2016) والتي طبقت على السندات الحكومية الصادرة عن الحكومة اليونانية خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١١ خلال فترة تراجع التصنيف الائتماني للسندات الحكومية، وركزت هذه الدراسة على طرق تقدير انخفاض القيمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) يعتمد بشكل كبير على توقعات الإدارة، وأن ذلك سيقود إلى الاعتراف المبكر بتدني القيمة.

ما يميز الدراسة الحالية

بمراجعة الباحث لأدبيات الدراسة المنشورة والمتعلقة بمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) تبين أنها لازالت شحيحة جداً، وهذا مبرر لأن هذا المعيار قد دخل حيز التنفيذ في يناير ٢٠١٨، وقد تميزت هذه الدراسة بأنها الدراسة الأولى على حد علم الباحث كونها دراسة نظرية تحليلية استنباطية، تهدف إلى بيان أثر التحول في محاسبة القيمة العادلة من معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) إلى معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) وذلك من خلال بيان معالم القصور للقياس بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) ومن ثم مقارنتها بطرق القياس والإفصاح البديلة وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩)، وكذلك بيان أهم التحديات التي تواجه تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) على مستوى القوائم والتقارير المالية، ومن ثم إظهار الآثار المتوقعة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) على قرارات المستثمرين.

٢. مشكلة الدراسة وأسئلتها

لقد كان لأزمة أسواق المال العالمية في منتصف العام ٢٠٠٨ الأثر الكبير في تسليط الضوء على القياس بالقيمة العادلة، وخاصة فيما يتعلق بمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، حيث وجهت اتهامات إلى هذا المعيار كمسبب لحدوث تلك الأزمة، وقد جاء معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) كمعيار لتصنيف وقياس الأدوات المالية استجابة لملاحظات قدمت من قبل الدول العشرين G20 في ضوء تقييم معايير المحاسبة خلال فترة أزمة أسواق المال العالمية في منتصف العام ٢٠٠٨ كبديل لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، لذا يقوم الباحث بهذه الدراسة النظرية التحليلية لبيان أهم ما يميز معيار (IFRS 9) في مجال القياس والتصنيف والتحوط والإفصاح وبيان آثاره المتوقعة على مستوى القوائم والتقارير المالي.

٢.١ أسئلة الدراسة

بناءً على ذلك يمكن حصر مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

١. ما هي أهم معالم ومميزات القياس بالقيمة العادلة على مستوى القوائم والتقارير المالية.

٢. ما هي أهم معالم القصور للقياس بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩).
٣. ما هي أهم معالم طرق القياس والإفصاح وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) على مستوى التقارير المالية.
٤. ما هي طرق القياس والتحوط البديلة التي يقدمها معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩).
٥. ماهي التحديات التي تواجه تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) على مستوى القوائم والتقارير المالية.
٦. ما هي الآثار المتوقعة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) على قرارات المستثمرين.

٣. أهمية وأهداف الدراسة

٣,١ أهمية الدراسة

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تناوبها لمعيار الإبلاغ المالي (IFRS٩) باعتباره معياراً للتقارير المالية يتوقع تطبيقه اعتباراً من بداية العام ٢٠١٨ ، ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، لذا يتوقع لهذه الدراسة أن تقدم إيضاحات وتفسيرات لكافة مستخدمي القوائم والتقارير المالية حول طرق القياس والتصنيف والتحوط والإفصاح بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩)، وبالتالي يتوقع لنتائج هذه الدراسة أن يستفيد منها طوائف متعددة من مستخدمي القوائم المالية وخاصة المستثمرون الأفراد داخل الأسواق المالية، كما وتستمد الدراسة أهميتها كونها الدراسة الأولى في فلسطين-على حد علم الباحث- وبالتالي يتوقع أن تنال هذه الدراسة اهتمام الباحثين وتؤسس لدراسات لاحقة ذات علاقة.

٣,٢ أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

١. تحديد أهم معالم ومميزات القياس بالقيمة العادلة على مستوى القوائم والتقارير المالية.
٢. تحديد أهم معالم القصور للقياس بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩).
٣. بيان أهم معالم طرق القياس والإفصاح وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) على مستوى التقارير المالية.
٤. توضيح طرق القياس والتحوط البديلة التي يقدمها معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩).
٥. توضيح أهم التحديات التي تواجه تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) على مستوى القوائم والتقارير.
٦. بيان الآثار المتوقعة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) على قرارات المستثمرين.

٤. حدود الدراسة

حددت الدراسة موضوعياً في خمسة عناصر كالتالي:

- التوجه للقياس بالقيمة العادلة.
- محددات القياس والتصنيف والإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٩).
- معيار الإبلاغ المالي رقم (٩).
- تحديات تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩).
- الآثار المتوقعة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩).

٥. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي لتحديد حقيقة مشكلة الدراسة وعلى المنهج التحليلي القائم على أسلوب الدراسات الوثائقية، وذلك لجمع معلومات وحقائق وأفكار ورؤى من خلال الأدبيات المنشورة حول معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) بما يتضمن طرق القياس والتصنيف والتحوط والإفصاح وذلك بهدف بيان الأثر المتوقع للتحوط في محاسبة القيمة العادلة من معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) الى معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) على مستوى القوائم والتقارير المالية.

٦. نتائج الدراسة ومناقشتها

بالاستناد الى ما تقدم عرضه توصل الباحث الى الاستنتاجات التالية:

١. على الرغم من مزايا تطبيق القيمة العادلة في القياس، إلا أن اعتماد القيمة العادلة في القياس لم يقدم برنامجاً متكافئاً للاعتراف والقياس والإفصاح المالي.
٢. أن الهدف من إصدار معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) هو تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات ملائمة ومفيدة وشاملة وذات علاقة بحجم وتوقيت التدفقات النقدية بالإضافة الى تقييم عدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية من الأدوات المالية.
٣. يقدم معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) متطلبات جديدة تتمثل في ثلاثة محاور رئيسية هي: تصنيف الأصول المالية وقياس الخسائر والاضمحلال ومحاسبة التحوط.
٤. وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) يتم تصنيف الأدوات المالية الى أصول مالية تعالج بالتكلفة المطفأة وباقي الأصول تعالج أما في الأرباح والخسائر أو في الدخل الشامل.
٥. أن معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) يتضمن أهداف واضحة في تطبيق محاسبة التحوط يتم من خلالها استخدام الأدوات المالية في إدارة المخاطر والتي تؤثر على الأرباح والخسائر هذا بالإضافة الى تخفيض درجة تقيد إجراءات إدارة المخاطر
٦. أن التحوط الى معيار القيمة العادلة رقم (٩) يؤدي الى تحسين جودة التقارير المالية، وارتفاع القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية من خلال دورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما أنها ترتبط بعلاقة ارتباط معنوية مع أداء الشركات.
٧. يتوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) أن يساهم في تبسيط إجراءات المحاسبة عن الأدوات المالية بالمقارنة بالمعيار الدولي رقم (٣٩)، ومن ثم تحسين قدرة المستخدمين على فهم أعداد التقارير المالية للأدوات المالية من خلال تقليل عدد فئات التصنيف، وتطبيق منهج انخفاض قيمة واحدة محل مناهج انخفاض القيمة المختلفة ذات فئات التصنيف المتعددة في المعيار الدولي رقم (٣٩).
٨. على الرغم من مزايا تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) إلا أنه يتوقع أن تواجه منشآت الأعمال مجموعة من المعوقات أثناء التطبيق.

٧. التوصيات

بعد استعراض استنتاجات الدراسة يقدم الباحث التوصيات التالية:

١. يجب على الجهات الرقابية ومن أهمها البنك المركزي ومراقب الشركات متابعة التطبيق الأولي لمعيار الإبلاغ المالي من قبل الشركات حيث يتوقع لإصدار وتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) أن يؤدي الى تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات ملائمة ومفيدة وشاملة وذات علاقة بحجم وتوقيت التدفقات النقدية بالإضافة الى تقييم عدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية من الأدوات المالية.
٢. يجب على إدارة الشركات الالتزام التام بنصوص معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) وذلك بهدف القضاء على التقلبات في الربح أو الخسارة، التي كانت تقع جراء التغيرات في أخطار الائتمان من المطلوبات المراد قياسها بالقيمة العادلة.

٣. هناك ضرورة لقيام الجهات المهنية في المحاسبة بالعمل على تقليص التحديات التي تواجه الشركات أثناء تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) وخاصة التحديات المتعلقة بالبيانات، وكذلك التحديات المتعلقة بعمل النماذج وإعداد التقارير والبنية التحتية، هذا بالإضافة الى العمل على توفير مؤشرات الاقتصاد الكلي التي يمكن الاعتماد عليها والتي يمكن استخدامها في عمل النماذج.
٤. من الضروري قيام الجهات المهنية الدولية بزيادة إصداراتها اللاحقة والهادفة الى زيادة توضيح وتفسير تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) بهدف ضمان الالتزام التام بتطبيق تعليمات هذا المعيار من قبل كافة منشآت الأعمال.
٥. من الضروري قيام الجهات المهنية الدولية بعمل مراجعة شاملة للأثار المترتبة على تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) بعد دخول هذا المعيار حيز التنفيذ، وذلك من خلال بيان أثر ذلك على المركز المالي والقيمة السوقية لمنشآت الأعمال، بالإضافة الى بيان الأثر على مستوى الاقتصاد داخل الدولة ككل.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

المراجع

- أبو دهيم، أيمن عمران. (٢٠٠٨). خطة الإنقاذ المالي الأمريكي وجهة نظر محاسبية. متاح على الموقع: www.moheet.com/newaSave.aspx?nid=174932
- أبو طالب، يحيى محمد. (٢٠١٧). القيمة العادلة كنموذج للقياس في الفكر المحاسبي. نشرة جمعية الضرائب المصرية، ٢٧ (١٠٦)، ١٥-٢٥.
- أحمد، سها النور عبد الله. (٢٠١٦). معايير القيمة العادلة ودورها في الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ م (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العلوم والتكنولوجيا، السودان.
- آل عباس، محمد. (٢٠٠٨). المعيار المحاسبي (FAS 157) هل كان جلاد الأزمة المالية أم ضحيتها؟ صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، (5492).
- البشتاوي، سليمان حسين، والمبيض، أحمد محمد. (٢٠٠٨). تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية. مجلة البحوث التجارية، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، (١)، ٧٤-٥٧.
- أية خالفي، مسعود. (٢٠١٣). أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية (رسالة ماجستير منشورة). جامعة عمار ثليجي، الأغواط.
- الجرف، ياسر أحمد السيد. (٢٠١٢). أهمية توافق معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية مع معايير المحاسبة الدولية- إطار مقترح. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ٩ (٢)، ١٩٩-٢٤٣.
- الجعرات، خالد جمال. (٢٠٠٦). قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين المنعقد من ١٢-١٤ أيلول ٢٠٠٦، عمان.
- جعارة، أسامة عمر. (٢٠١٢). المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة - الملاءمة والموثوقية ومشكلات التطبيق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، (٢٩)، ١٨٩-٢٠٧.
- جمعة، أحمد حلمي. (٢٠٠٧). المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة، دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ٣ (٤)، ٣٠-١.
- الحيزان، أسامة بن فهد. (٢٠٠٤). تحليل المعيار السعودي المقترح للمحاسبة عن الإعانات والمنح. مجلة جامعة الملك سعود، ١٦ (١)، ١٠٥-١٢٥.

خليل، علي محمود مصطفى، وإبراهيم، منى مغربي محمد. (٢٠١٣). تقييم مدى ملائمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقاً لمعيار التقارير المالية رقم (١٣) في ضوء قواعد حوكمة الشركات. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، ١ (٣)، ٥٠٧-٥٠٨.

خوري، نعيم سابا. (٢٠٠٦). القيمة العادلة والنمو الاقتصادي. *المؤتمر المهني العلمي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين*، من ١٢-١٤ أيلول ٢٠٠٦، عمان.

الزمر، عماد سعيد. (٢٠١٢). دراسة تطبيقية لأثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس*، ٢ (٤)، ١٢٢٩-١٢٨٢.

السعافين، هيثم. (٢٠٠٤). *معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ (ط١)*. بدون ناشر.

السعافين، هيثم. (٢٠٠٥). معايير المحاسبة الدولية المعدلة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي. ورشة عمل مهنية، الجلسة الثانية، عمان، الأردن، ٢٨-٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥.

السعيد، معتز أمين، العيس، محمد سليم، والصمادي، محمد نور حسن. (٢٠١٣). أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية*، ٥٠ (١)، ٢٥-٥٤.

السيد، أحمد محمد. (٢٠١٤). القيمة العادلة والأزمات المالية في الأسواق العالمية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (٢)، ١١٣-١٥٤.

شحاتة، أحمد بسيوني محمد. (٢٠١٣). مدخل مقترح لتكييف معايير التقارير المالية الدولية وفقاً لمقومات بيئة التقرير المالي في الدول العربية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية*، ٥٠ (١)، ٢٤-١.

صالح، رضا إبراهيم. (٢٠٠٩). أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية*، ٤٦ (٢)، ٦٠-١.

صالح، حواس. (٢٠٠٨). *التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية* (أطروحة دكتوراه غير منشورة). الجزائر.

الصبياد، علي محمد علي. (٢٠١٣). أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى أسعار الأسهم في البورصة المصرية. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا*، ٢ (٤)، ٣٥-٥٠.

عرنوق، بهاء غازي، وحمادة، رشا. (٢٠١٤). أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية- دراسة تطبيقية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، ٣٠ (١)، ٥٦١-٥٨٤.

عوض، آمال محمد محمد. (٢٠١٣). تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة جامعة بني سويف*، ١٦٢-١٦١.

لوندي، فهيم صالح. (٢٠١٢). المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية: دراسة تطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا*، (١)، ١-٦١.

محاريق، هاني أحمد. (٢٠١٣). أثر تطوير المحاسبة للأدوات المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - دراسة نظرية ميدانية. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا*، ١ (٢)، ٤٤-١.

مطر، محمد، وموسى، السويطي. (٢٠٠٦). أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية. *المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول التنمية العادلة والإبلاغ المالي*، ١٣-١٤ أيلول، عمان، الأردن.

مقلد، محمد محسن عوض. (٢٠١٠). *القيمة العادلة ما بين البراءة والالتزام* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية.

النجار، جميل حسن. (٢٠١٣). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية - دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، ٩ (٣)، ٤٦٥-٤٩٣.

References

- Ander, Paul, Cazavan-Jeny, Anne, Dick, Wolfgang, Richard, Chrystelle, & Wolton, Peter. (2009). Fair value accounting and the banking crisis in 2008: Shooting the messenger. *Accounting in Europe*, 6(1), 3-24.
- Lantto, Anna-Maija, & Sahlstrom, Petri. (2009). Impact of International Financial Reporting Standard adoption on key financial ratios. *Accounting and Finance*, 49, 341-361.
- Barth, M. E., Landsman, W. R., & Wahlen, J. M. (1995). Fair value accounting, effect on banks, earning volatility, regulatory capital, and value of contractual cash flow. *Journal of Banking and Finance*, 19(3-4), 577-605.
- Bowen, R. M., Khan, U., & Rajgopal, S. (2010). The economic consequences of relaxing fair value accounting and impairment rules on banks during the financial crisis of 2008-2009. *Working paper, September 2010*. Available at: http://www8.gsb.columbia.edu/sites/financialstudies/files/files/Fair_Value_Event_study_1023_2009_UK.pdf
- Carroll, T. J., Linsmeier, T. J., & Petroni, K. R. (2003). The reliability of fair value versus historical cost information: Evidence from closed-end mutual funds. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, Winter, 1-24.
- Christensen, H. B., & Nikolaev, V. V. (2013). Does fair value accounting for non-financial assets pass the market test? *Review of Accounting Studies*, 18, 734-775. Available at: <http://ssrn.com/abstract=1269515>
- Choi, Young-Soo, Peasnell, Ken, & Toniato, Joao. (2013). Has the IASB been successful in making accounting earnings more useful for prediction and valuation? UK evidence. *Journal of Business Finance & Accounting*, 40(7-8), 741-768.
- Nobles, Christopher, & Jordi. (2013). Firm size and national profiles of IFRS policy choice. *Australian Accounting Review*, 23(3), 208-215.
- Ernst & Young. (2011). Hedge accounting under IFRS 9 — A closer look at the changes and challenges.
- European Banking Authority. (2016). Implementation of IFRS 9 by banks in EU: Regulatory perspective.
- European Banking Federation (EBF). (2013). European Banking Federation. Comment letter to the IASB exposure draft classification and measurement: Limited amendments to IFRS 9.
- European Systemic Risk Board. (2017). Financial stability implications of IFRS 9. Available at: file:///C:/Users/DELL/Downloads/Documents/20170717_fin_stab_imp_IFRS_9.en.pdf

- EYGM. (2014). *International Financial Reporting Standards Group: Impairment of financial instruments under IFRS 9, Applying IFRS, December 2014*.
- Farkas, Zoltan Novelty. (2016). The interaction of the IFRS 9 expected loss approach with supervisory rules and implications for financial stability. *Journal of Accounting in Europe*, 13(2), 197-227.
- Fatima, A., & Foot, P. (2012). The value relevance of International Financial Reporting Standards: Empirical evidence in an emerging market. *The International Journal of Accounting*, 47, 85-108.
- Gartenberg, Claudine Madras. (2009). Did fair valuation depress equity values during the 2008 financial crisis? *September 5, 2009*. Available at: <http://www.ssrn.com/>
- Gebhardt, Gunther. (2016). Impairments of Greek government bonds under IAS 39 and IFRS 9: A case study. *Journal of Accounting in Europe*, 13(2), 169-196.
- Gornjak, Mojca. (2017). Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The analysis of replacement. *International Journal of Management, Knowledge, and Learning*, 6(1), 115–130.
- Huian, M. C. (2012). Accounting for financial assets and financial liabilities according to IFRS 9. *Annals of the Alexandru Ioan Cuza University – Economics*, 59(1). <https://doi.org/10.2478/v10316-012-0002-0>
- IASB. (2009). *International Financial Reporting Standards (9), Financial Instruments*. London, United Kingdom.
- IASB, IASCF. (2005). *International Accounting Standard 32, Financial Instruments: Disclosure and Presentation*. IFRSs 2004, International Accounting Standard Committee Foundation, London, United Kingdom. Available at: <http://www.iasb.org>
- IFRS 9. (2017). *Financial instruments: Understanding the basics*. Available at: www.pwc.com/ifrs9
- Bischof, Jannis, Daske, Holger, & Sextroh, Christoph. (2014). Fair value–related information in analysts' decision processes: Evidence from the financial crisis. *Journal of Business Finance & Accounting*, 41(3), 363-400.
- Jermakowicz, E. E., Prather-Kinsey, J., & Wulf, I. (2007). The value relevance of accounting income reported by DAX-30 German companies. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 18(3), 151-191.
- Kemp International. (2014). *First impressions: IFRS 9 Financial Instruments*. Available at: <http://www.kpmg.com/ifrs>
- KPMG, International Standards Group. (2016). *Guide to annual financial statements, IFRS 9: Illustrative disclosures for banks*.
- Latridis, G., & Rouvolis, S. (2010). The post-adoption effects of the implementation of International Financial Reporting Standards in Greece. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 19, 55-65.
- Linde, Email, & Pederson, Jesper. (2011). Comparative analysis between IAS (39) & IFRS (9) [Master thesis]. Copenhagen Business School.

-
- Menk, Michael Torben, & Mies, Michael. (2016). Accounting for convertible bonds under IFRS 9. *ResearchGate*. Available at: www.researchgate.net/publication/303282202
- Nadia, C., & Rosa, V. (2014). The impact of IFRS 9 and IFRS 7 on liquidity in banks: Theoretical aspects. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 164, 91-97.
- Ozkan, Neslihan, Singer, Zvi, & You, Haifeng. (2012). Mandatory IFRS adoption and the contractual usefulness of accounting information in executive compensation. *Journal of Accounting Research*, 50(4), 1077-1105.
- Paoloni, Mauro, Paolucci, Guido, & Menicucci, Elisa. (2017). Fair value accounting and earnings quality (EQ) in the banking sector: Evidence from Europe. *African Journal of Business Management*, 11(20), 597-307.
- Lefebvre, R., Simonova, E., & Scarlat, M. (2009). Fair value accounting: The road to be most travelled (No. 091205). *Certified General Accountants Association of Canada*. Available at: www.cga-canada.org